



USAID | WEST BANK/GAZA

August 14th, 2007
2007-WBG-25

To: All USAID/West Bank and Gaza Contractors, Grantees and Recipients

Subject: Zero VAT Determination for USAID Projects in Gaza

On August 9, 2007, the Palestinian National Authority, General Directorate of Customs and Indirect Taxes issued a letter of determination on measures concerning zero VAT invoices in the Southern Governorates (Gaza) affecting internationally-funded projects endorsed by the Palestinian National Authority, including USAID-funded projects. Through this determination, the Palestinian National Authority pledges to accept supplier-issued zero VAT invoices directly, without the approval of the Customs and Indirect Taxes Department in Gaza.

This letter of determination conforms to the Instructions Concerning Exempting Residents and Obligated Persons from the Southern Districts from Taxes and Fees, issued by the Palestinian National Authority on July 15, 2007. Both documents are attached to this notice for your reference.

Please address any questions or concerns regarding this matter to me at rplucknett@usaid.gov or to Ms. Soni Hysi at shysi@usaid.gov.

Sincerely,

Roy Plucknett
Director, Office of Contracts Management
USAID/West Bank and Gaza



الاسارة 2007/ع د/ 255

2007/07/15

تعليمات بشأن إعفاء مواطني ومكلفي المحافظات الجنوبية من الضرائب والرسوم

لغايات تطبيق المرسوم الرئاسي رقم () لسنة 2007 والخاص بإعفاء المواطنين في المحافظات الجنوبية من الضرائب والرسوم ولغايات تفسير ما ورد في المادة (2) ولغاية المادة (8) منه.

وبما أن الهدف من هذا المرسوم هو تخفيف الأعباء المالية على شعبنا في المحافظات الجنوبية نظراً للظروف الخاصة والاستثنائية التي يمر بها وطننا العزيز والمواطنون الكرام في المحافظات الجنوبية، فإنه يتم اتباع الآلية الواردة أدناه في تطبيق هذا المرسوم:

(1) يعفى كافة المواطنين من المكلفين بالضرائب والمواطنين العاديين وبشكل كامل من جميع رسوم الخدمات التي تقدمها وزارات ودوائر وهيئات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية اعتباراً من تاريخ صدور المرسوم الرئاسي، وهذا الإعفاء يشمل الخدمات التي تقدم للمرة الأولى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، رسوم ترخيص المركبات، طوابع الواردات بكافة أشكالها، رسوم التأمين الصحي والعلاج والعمليات، رسوم المغادرة، رسوم إصدار جواز سفر، رسوم المحاكم، رسوم المدارس، باستثناء ما يتم جبايته من البلديات لصالحها، كالكهرباء والماء والنفايات ورخص المهن.

(2) فيما يتعلق بالمادة (3) من المرسوم المذكور المتعلقة بإعفاء الأنشطة المحمية وبشكل كامل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل على الأشخاص، ولغايات تطبيق هذه المادة والحفاظ على النظام المحاسبي ونظام إدارة الحسابات حسب القانون والأصول المحاسبية المتعارف عليها، يلتزم المكلف بالحصول على فاتورة عند الشراء وإصدار فاتورة عند البيع دون أن يتم إضافة ضريبة القيمة المضافة عليها، بحيث يكون السعر - سواء في حالة البيع أو الشراء - غير شامل ضريبة القيمة المضافة، ويتم تسجيل الصفقة في الدفاتر المحاسبية وحسب الأصول.

(3) أما فيما يتعلق بالمستين "5"، "4" من المرسوم، وللتين تدعلمان (بعمليات الاستيراد الواردة من الخارج، وعمليات الشراء والبيع بموجب فواتير مفاصة والتوريدات) فيجب أن يتم تسجيل الصفقة في الدفاتر المحاسبية وحسب الأصول.

فإنه في حالة القيام بصناعات مع الجانب الآخر يتم اتباع الآلية التالية:



1. عند الشراء: يتم الحصول على فاتورة مشتريات مقاسة إسرائيلية (I) وتكون شاملة ضريبة القيمة المضافة، ويتم التصريح عنها لدوائر الجمارك والمكوس حسب الأصول بموجب كشوفات التجبيع الخاصة لهذه الغاية، وذلك لضمان تحصيل ضريبة القيمة المضافة الخاصة بها، ومن أجل الحفاظ على حقوق خزينة السلطة الوطنية، وعند القيام ببيع البضائع الواردة بموجب هذه الفواتير في السوق المحلي، تكون ضريبة القيمة المضافة الخاصة بها والمدفوعة من قبل المكلّف جزءاً من التكلفة التي تحملها المكلّف، وتكون جزءاً من سعر الشراء.

2. عند البيع: يلتزم المكلّف بإصدار فاتورة مقاسة فلسطينية (P) عن كل صفقة بيع بضائع أو تقديم خدمات لمستغل من الجانب الآخر، ويقوم المكلّف بدفع ضريبة القيمة المضافة الخاصة عن هذه الصفقة بموجب إيداع شيك في حساب الجمارك والمكوس.

4) حيث أن المرسوم الرئاسي أعفى المكلّفين من الجانب المالي فقط فإن المكلّف - ولغايات ضريبة القيمة المضافة - ما زال مطالباً بتقديم الكشف الدوري لغاية الخامس عشر من الشهر التالي كحد أقصى، حيث أنه في حالة:

1. وجود مبيعات ومشتريات محلية فقط دون وجود فواتير مقاسة - مبيعات أو مشتريات - يتم التصريح عن الصفقات في الخانة الخاصة بها في الكشف الدوري، ويتم تعبئة (صفر) في الخانة الخاصة بضريبة المبيعات، وهذا ينطبق أيضاً على الخانة الخاصة بضريبة المشتريات، ويتم كذلك تعبئة (صفر) في الخانة الخاصة بالمبلغ للدفع، أي أنه لا يتم دفع أية مبالغ مهما بلغ حجم الصفقات المحلية.

2. في حال وجود مبيعات مقاسة إضافة للمبيعات المحلية، يتم تعبئة إجمالي الصفقات في الخانة الخاصة بها، ويتم فقط قيد ضريبة المبيعات المتعلقة فقط بفواتير المقاسة في الخانة الخاصة بضريبة المبيعات، وفي حالة عدم وجود مشتريات مقاسة يتم تعبئة فقط مبلغ ضريبة مبيعات فواتير المقاسة في خانة المبلغ للدفع ويتم دفعه بموجب شيك بنكي في حساب الجمارك والمكوس.

3. في حالة وجود فواتير مبيعات ومشتريات مقاسة، يتم قيد ضريبة المبيعات المقاسة كما ورد أعلاه في "1" و"2" ويتم فقط تسجيل ضريبة مشتريات المقاسة فقط في خانة ضريبة المشتريات، ويتم تعبئة خانة المبلغ للدفع أو الإرجاع بالفرق بين مبلغ الضريبتين - كما في الحالة العادية - ويتم دفع المبلغ المستحق من المكلّف أو إعادة المبلغ المستحق له.

4. في حال وجود فقط فواتير مشتريات مقاسة أو بيانات استيراد يتم فقط قيد مبلغ الضريبة الخاصة بها في الخانة المعدة لذلك ويكون هو المبلغ المستحق للإعادة للمكلّف.

5. في حالة وجود صفقات بموجب فواتير مقاسة فلسطينية ودون وجود فواتير مشتريات مقاسة إسرائيلية يلتزم المكلّف الفلسطيني بدفع كامل مبلغ ضريبة القيمة المضافة الفاتورة وإستيراد المقاسة

بسم الله الرحمن الرحيم



Palestinian National Authority
Council of Ministers
Cabinet Secretariat

السلطة الوطنية الفلسطينية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

الفلسطينية كاملاً دون أن يتم خصم أية مبالغ منه.

(5) أما في حالة الاستيراد من الخارج، يلتزم المكلف بالتصريح عن هذه البيانات بموجب كشوفات الخاصة بذلك لضمان تحصيل ضريبة القيمة المضافة، أو الجمارك، أو ضريبة الشراء وأية رسوم أخرى تم دفعها عن استيراد هذه البضائع، ويتم معاملة ضريبة القيمة المضافة الخاصة بهذه البيانات بنفس الطريقة التي تعامل بها ضريبة القيمة المضافة الخاصة بفواتير مشتريات المقاصد الإسرائيلية والتي تم ذكرها سابقاً.

(6) فيما يتعلق بضرريبة الدخل يكون العمل على النحو التالي:

أ. تعفى كافة الدخول المتحققة للأشخاص من ضريبة الدخل بما فيها اقتطاعات الرواتب الخاصة بموظفيها، وتعود قيمة هذه الضريبة خالصة للموظفين دون أي اقتطاع من قبل المكلف.

ب. لا يجوز بأي حال من الأحوال دفع أية سلفيات أو أية مبالغ أخرى وبصرف النظر عن المسميات لحساب ضريبة الدخل من قبل الشركات والأفراد، ولا يجوز المطالبة بها من قبل ضريبة الدخل.

ج. يلتزم الأشخاص بإدارة الدفاتر المحاسبية وتقديم الإقرارات الضريبية حسب القانون، وتلتزم الشركات بتقديم بياناتها المالية الختامية لدوائر الضريبة في مواعيدها المقررة.

(7) بما أن الهدف من المرسوم المذكور تخفيف العبء المالي على المستهلك في المحافظات الجنوبية، فإنه يتوقع من المكلفين تخفيض الأسعار بقدر الإعفاء من الضرائب والرسوم.

(8) أي تسديد لالتزامات سابقة على المكلفين يعتبر باطلاً ما لم يتم عبر حسابات الإيرادات المركزية المخصصة لذلك بوزارة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية عبر شيكات بنكية.

(9) التسويات الضريبية مع المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) تتم في الإدارة العامة للدخل وضريبة القيمة المضافة في رام الله.

سلام فياض

رئيس الوزراء

وزير المالية

